(1)

العنف ضد النساء

والحوار في الأسرة اللبنانية

عزّه شرارة بيضون

(2)

تمهيد (التخاطب في الأسر العنيفة)

في الأسر التي يشهد افرادُها عنفاً، بعضُهم على البعض الاخر، يصعُب أن يستوي التخاطب العائلي حواراً.

إن ممارسة العنف بيُّنة على تراجع فسحة الحوار بين أفراد الأسرة، وإن اعتماد العنف أسلوباً راجحاً للتخاطب العائلي إذكاءٌ متصاعد لصعوبة الحوار.

هذه النُّدوة التي تتناول فنّ الحوار، شاء القائمون بها شملَ موضوع التخاطب العائلي والشروط التي تجعل منه حواراً.

في مداخلتي سأتناول العنف الأسري، والعنف ضد النساء تحديداً، بوصفه مانعاً للحوار بين أفراد الأسرة.

(3)

العنف الأسري معنيٌّة به كل الأسر

وما أودّ تأكيدَه، بدءاً، أن العنف الأسري لا تختص به أسرٌ طافَ العنفُ فيها إلى ما وراء أسوارها، ليصل إلى المخافر والمحاكم،

ولا تختصّ به تلك الأسر التي فُجعت بموت امرأة على يد رجل – قريبٍ أو زوجٍ- فيها؛

العنف الأسري المدوّي الذي بدأنا كسرَ الصمت حوله، والتعرّف إلى تجليّاته، في العشرينَ سنة الماضية، لا يعدو كونَه تكثيراً وتكثيفاً دراميا لعنف يومي ومستمر، وغيرِ مرئي في أسرنا كلها..

هو عنف قائم على الجندر (أي أن النساء يعنَّفن في الأسرة لأنهن نساء، والرجال يعنِّفون لأنهم رجال)؛ وتدعمه، في ذلك، تقاليدُنا الثقافية الاجتماعية، وتطبّعه (تجعله يبدو طبيعياً) قوانينُ مذهبية مسمّاة "قوانين الأحوال الشخصية"، وتسوّغ وقوعَه بعض القوانين المدنية.

هكذا، فإن الكلام على العنف الأسري راهنٌ ومعنيّة به كل الأسر، لا الأسر التي رشح العنف منها متحدًّيا أسوار حرمتها فقط.

(4)

ضمور الحوار في الأسر العنيفة

من نتائج الأبحاث التي أجريت حول العنف الأسري ما يحيلنا إلى التخاطب العائلي (شواغل هذا اللقاء). هذه الدراسات تشير إلى ضمور، بل غياب، الحوار بين الطرفَين الرئيسيَين في هذه الأسر: الزوج والزوجة.

هذا الغياب يعزّزه تراجعُ الثقة بين الطرفَين، وتفاوتٌ في معاني المفردات المتبادَلة، واختلاف في تأويل السلوكات، وتباين في محمولاتها الفكرية والشعورية لديهما .

وهو يتجلّى، خاصة،في تفاوت إدراك الزوجَين، لنواحٍ مختلفة من عيشهما معاً؛ وهذا يشتمل على التصوّرات التي يحملانها للأدوار الجندرية وللعلاقات الزوجية، الجنسية أساساً، لكن أيضاً لمفاهيم الحب والزواج والوالدية، للذكورة والرجولة/ للأمومة والأنوثة،وللقيم الدينية والأخلاقية الناظمة لها، لوجهة التأثر بالخارج-أسري وسبل التعامل معه، لمعاني العنف، للموقف من تدخل الدولة والمجتمع والأهل في الحياة الأسرية، لتدبير الأمور المالية والعلائقية،.. إلى ما هنالك من أمور تطول إلى عيشهما معاً

(5)

الزمنَين المختلفَين

إن من يُصغي إلى روايات المعنِّفين، ويقارنْها بروايات ضحاياهم من النساء، لا يفوتُه أن الفئتَين تعيشان **زمنَين مختلفَين:**

النساء يعشن زمن العصر الراهن، ويرغبن بالتمتّع بامتيازاته ومترتبات تغيّر أحوالهن (أدوارِهن ومكاناتِهن) وتنوِّعها.

وسلوكُهن ينمّ عن إدراكهِن بأن هذا التغيّر ليس ظرفياً، بل يزداد تأصُّلا بفعل الوقائع المادية التي أنتجته مجتمعاتنا (التعلّم والعمل والنشاط في المجالات العامّة أساساً)،

وتتجه أكثر فأكثر إلى تعزيز وجهتِه السياسات والممارسات الحكومية والمدنية العاملة تحت مظلّة عامّة من قوانين عالمية لا تقبل بالعنف، سواء أكانت الأسس المسوّغة لارتكابه ثقافية- اجتماعية أم دينية.

هذا، فيما لا زال المعنّفون من الرجال متشبثين بـ"زمن جميل" – وفق تخييلاتهم – يسوده الانقسام الحاد في الأدوار الجندرية ومجالات النشاط الاجتماعي، وما ينطوي عليه من تصنيف للذكورة والأنوثة منقطعَين ومتضادَّين...

هو زمن كان فيه الرجال، لأنهم ذكور، قوّامين ورؤساء على النساء، لأنهن نساء..

والرجال لا يُخفون حذرَهم من شيوع ثقافة المساواة وحقوق الإنسان في الخطاب الراهن، ويصرّحون بعدائهم لمؤسسات الدولة والمجتمع

(المشرّع، القضاء، قوى الأمن، الجمعيات الناشطة في مناهضة العنف ضد النساء) التي سلبتهم امتياز سيادتِهم المطلقة على شؤون الأسرة وعلى أشخاصها.

(6)

التخاطب بين الزوجين

بحسب إحدى الدراسات التي تناولت الأسرة اللبنانية، يصرف الثنائي في الأسر "السوية" ما يفوق وسطياً الساعات العشر أسبوعياً للتخاطب في ما بينهما،

ويكون موضوع الكلام أساساً هو الشؤون العائلية، مشتملاً على تربية الأولاد وتوزيع الموارد المالية على حاجات الأسرة ومشترياتها وغير ذلك. أكثرية الأزواج والزوجات في هذه الأسر ذكروا الحوار وسيلة رئيسية لفضّ النزاعات الأسرية.

ليس هذا هو حال الأسر العنيفة. في إحدى الدراسات، مثلاً، سُئلت المعنّفات عن معلومات عن أزواجهن - وبعضُهن كنّ زوجات لمدد طويلة- فجاءت الإجابات بـ"لا أعرف" :

مثلاً: أكثر من 60% منهن لا يعرفن دخلَ أزواجِهن، ونسبة غير قليلة جاهلات ببعض أحواله وأحوال أسرته.

وحين سئلت المعنّفات عن مسببات العنف، مثلاً، ذكرت نسبة منهن (تصل إلى ربع العيّنة المدروسة) أن المعنِّف لا يصرّح عن سبب التعنيف، الأمر الذي يجعل هؤلاء جاهلات بأسباب تعنيفهن،

كما أن سلوك حوالى نصف المعنّفين يكون بعد التعنيف طبيعياً ولامبالياً، بل إن بعضَهم يمارسون الجنس مع زوجاتهم.

المعنِّفون، من جهتهم، وحين سئلوا عن مواضيع التخاطبمع زوجاتهم، تلعثموا في الإجابة ؛

وبعضُهم لم يجد أكثر من تعبير "الكلام العادي" ليصف هذه المواضيع.

(7)

لمنع العنف الأسري؟

يدّعي الجميع، والمعنِّفون منهم، أن خلوَّ الأسرة من العنف هو غايتُهم.

لكن كيف؟

المعنِّف ، من جهته، يجد أن التزام المرأة أدوارَها الأنثوية، وطاعتَها له، هما من أهمّ شروط السلام في الأسرة.

هذه الحلول قائمة على **نكران** التضمينات في واقعة مهمّة تكاد أن تكون من أهمّ سمات عصرنا الراهن.

أتكلّم على تراجع التوزيع الصارم للأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال، من جهة، وعلى نفول المسوّغات لإعلاء سلطة الرجال (لأنهم ذكور) على النساء (لأنهن إناث)، من جهة ثانية.

(8)

بحسب المعنَّفات

وفي ماضٍ ليس ببعيد، حين سُئلت النساء عن تصوّرهن للحلول التي تمنع عنهن العنف، أبدَيْن يأساً مطلقاً من نجاح أيٍّ حلّ.

لكن الوضع لم يعد على تلك الحال؛ إذ إن الدولة أصبحت نصيراً للمعنّفة حين أبرمت قانوناً يحميها من العنف الأسري ويعاقب المعنِّف.

هذا القانون يردفه موارد بشرية ومادية وإجراءات عملية خصّصت لإنجاح تنفيذه. وبتنا نشهد تزايداً في عدد الساء اللواتي يدّعين على أزواجهن بحجة ممارسة هؤلاء العنف عليهن.

(9)

من يدعم النساء

من يدعم الرجال

إن التباعد بين الرجال والنساء في عيشهم الأسري يُنتج الخلاف حول الحلول الآيلة إلى مكافحته.

تدركون أنّه، لا المعنِّفون ولا المعنَّفَات، ينفردون في رواياتهم للعنف ولا لسُبُل مناهضتِه.

الرجال يتكئون، في مواقفهم، على إملاءات المنظومة الجندرية الأبوية، وعلى حماتِها الأهمّ المنتصرين لهم– أي، المؤسسات المذهبية المخوَّلة من الدُستور اللبناني رعاية أحوال العباد الشخصية والأسرية.

بمواجهة المعنِّفين والمؤسسات المذهبية، تقف الحركة النسوية ومنظماتُها مناصراتٍ للنساء اللواتي يلقين أنواع العنف والتمييز ضدّهن في إطار أسرهن، بخاصة.

هذه المنظمات تسعى،بالتحالف مع المنظمات المدنية الأخرى، إلى تشريع قانون دنيوي/ مدني للأسرة، يأتي مستجيباً لأوضاع الأسر المعاصرة ولتغيّر أدوار أفرادها.

ويعني ذلك أن ضمان خلوّ الأسرة من العنف رهن العدالة الجندرية في القوانين والقواعد التي تنظّم شؤونَها. هذا هو الحل المرتجى/ الإستراتيجي للعمل النسوي.

(10)

الحلول الآنية

على أن الخطاب النسوي الذي تناول العنف السائد في بعض أسرنا لم يكتفِ بشَهْر " موقف من المشكلة"، وإنما كان، على الدوام، ساعياً لإيجاد حلول لها تحيط بأبعادها وبمسبّباتها من أجل التعامل معها على نحوٍ مستنير، قائم على المعرفة.

وكيف يكون ذلك؟

في ما يعنينا هنا، تتنوّع مقاربة المنظمات النسوية للمسألة بين حدّين:

(1) بعضُـها يـرى أن الثـوابت الكـثيرة الـتي تحكـم القواعـد المنظِّمـة لعمـل المحـاكم الروحيـة والشـرعية، لا تسـمح بأكثر من التخاطب الشكلي. فلدى مبـادرتهن إلـى دعـوة رجال الدين للحوار،اصطدمن بهـذه الثـوابت سـداً منيعـاً في وجهه (الحوار) ؛ الأمر الذي جعل قسماً منهن يعلنّ اليأس من جدوى إعادة التجربة.

(2) لكن بعض هـذه المنظمـات النسـائية يـرى ضـرورة فـي استمرار المحاولة ؛ وأكثر من واحدة من هذه المنظمات دعت "المتنوّرين" مـن العـاملين فـي المحـاكم الروحيـة والشرعية، مثلاً، إلى التعرّف إلى وجهة نظر النساء من المواضيع ذات الصلة.

وتعمل أكثر من مجموعة نسائية على التفاوض مع هؤلاء مـن أجـل تعديل أحكامهم، للتخفيف من العنف والتمييز ضد النساء.

هنـاك، أخيـراً، مـن يفـاوض القضـاة مـن أجـل تحسـين أداء المحـاكم الروحية والشرعية وجعلِها أكثر إصغاء لوجهة نظر للنساء.

(3) ومن أجل معالجات آنية، تقدّم منظمـات نسـائية خـدماتٍ متنوّعة متناسبة مع حدّة العنف:وفـي مـا يعنينـا فـي هـذه الندوة، تدريب الزوجين، منفردَيـن أو مجتمعَيـن، علـى اكتساب مهارات التخاطب بطريقة غير عنفية.... وذلـك، فـي محاولـة لفـضّ النزاعـات العائليـة بطريقـة سلمية، بما هو الشرط الواجب للحوار ولإرسـاء بعـض السلام الأسري.

(11)

الحلول الاستراتيجية

في مسار النضال النسوي، تبيّن لنا أن التخاطب العائلي لا يسعه أن يكون حواراً في ظلّ قوانين وأعراف تمييزية: ففي إطار قوانينا الأسرية، تصطدم الرغبة بالحوار بسقف قوامة/ رئاسة الرجل في الأسرة، وما ينطوي عليه ذلك من قواعد للعلاقات الأسرية لم تعد متناسبة مع أوضاع أفراد الأسر الراهنة.

الحوار في الأسرة يلزمه إطار تشريعي مساواتي يوفّر إمكانَ تحقيقه، فلا يُمكن التعويل على قيام الطرف ذي الامتيازات بالتخلّي عن امتيازاته، ولا على التعاطف الوجداني مع الطرف المسلوب الامتيازات لدواعٍ أخلاقية أو دينية.

(12)

القانون 293/2014: في عناية الدولة

لقد ناضلت الحركة النسوية كي تنزع صفة "الخصوصية" عن العنف ضد النساء في الأسرة ليصبح واحداً من مكوّنات الخطاب العام عندنا.

ـإن إبرام "قانون حماية النساء وسائر افراد الأسرة من العنف الأسري" جاء بمثابة تتويج لهذا المنحى.

فتكون الدولة اللبنانية، بذلك، قد استرجعت شؤون الأسرة وأحوال ناسِها من المذاهب ومؤسساتها، ووضعتها حيث ينبغي أن تكون: في المقام الدنيوي الراهن المتغيّر.

إلى ذلك، فإن هذا القانون، (وكما هو المرتجى من كل قانون)، ذو مفاعيل ردعية.

فالمعنّف يعيش تبِعات تطبيق هذا القانون العاطفية والمادية بطريقة مأساوية. ويؤمل أن يُفضي تعميم هذه التبِعات، على الملأ الإعلامي، إلى ردع المعنِّف، لا عن اللجوء إلى العنف فحسب، بل أيضاً إلى البحث عن سُبُل غيرعنفية للتخاطب ولحل المشكلات الأسرية

(13)

المساواة الجندرية شرط الحوار

الحركة النسوية خطت خطوات واسعة في جعل المجتمع اللبناني عارفاً بوجود العنف المانع لقيام حوار بين افراد الأسرة؛

لكن الحوارَ في إطار أسرِنا محتاجٌ إلى أكثر من ذلك: نحن محتاجون إلى نزع مسوّغات ذلك العنف

نحن محتاجون إلى إحقاق العدالة الجندرية في الفضاء الأسري

نحن محتاجون إلى استبدال القوانين الأسرية المذهبية بقانون مدني يستجيب لتغيّر طبيعة الأسر ولتغيّر أحوال أفرادها. ....

(14)

شكراً لإصغائكم